

Distr.: General
18 January 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون

البندان ١٦ و ٢٠ من جدول الأعمال
الصراعات التي طال أمدها في منطقة
مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا
وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام
والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٧ عممت البعثة الدائمة لجمهورية أرمينيا رسالة
تعترض فيها على مشروع القرار المعنون "الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة
بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على
الصعيد الدولي". وفي هذا الصدد نود أن نلفت انتباهكم إلى ما يلي.

تعتبر أرمينيا مشروع القرار خطوة لا أهمية لها بالنسبة لمفاوضات السلام الجارية.
وعلى النقيض من ذلك، فإن مشروع القرار الذي اقترحتة مجموعة دول جورجيا وأوكرانيا
وأذربيجان ومولدوفا، بدعوته إلى تسوية الصراعات وإحلال السلام، إنما يهدف إلى دعم
جهود الوساطة الدولية.

أما بالنسبة لادعاء أرمينيا بأنه ينقل الصراعات من منظمه الأمن والتعاون في أوروبا
إلى الأمم المتحدة، فإننا نود أن نؤكد على أن مجموعة دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان
ومولدوفا ليست بصدد تقديم عرض لنقل الصراع الذي استمر أكثر من ١٠ سنوات داخل



أراضيها، من منظمة إلى أخرى، ولا هي راغبة في القيام بذلك. إن هدف المجموعة هو مجرد حشد الدعم من المجتمع الدولي لتسوية هذه الصراعات التي طال أمدها.

وبصرف النظر عما إذا كانت الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي المشاركة في تسوية النزاعات في أراضي دول المجموعة، فكلتا المنظمتين تنطلقان في عملهما من الأسس القانونية التي أنشأتها الأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن المجلس فيما يتعلق بهذه الصراعات.

فالمسألة إذن ليست نقل تسوية الصراعات إلى الأمم المتحدة. ذلك أن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، المنصوص عليها في ميثاق وقرارات الأمم المتحدة، هي أساس كاف لقبول نية دول المجموعة باعتبارها نية مشروعة وذات صلة تامة بالحدوثات الجارية. فالادعاء الأرميني بأن الأمم المتحدة سوف تقوض مفاوضات السلام مستمد من موقف أرمينيا الاستثنائي وغير البناء تجاه الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بالحجة التي ذكرتها أرمينيا بالأ توضع الصراعات جميعها في سلة واحدة، نود أن نبين أن للصراعات المستمرة في دول المجموعة، وهي صراعات يرجع ثلاثة من أصل أربعة منها إلى نزعات انفصالية إقليمية، أوجه تشابه فيها وأخرى يتميز فيها بعضها عن بعض. فالصراع الدائر داخل منطقة ناغورنو - كاراباخ وحولها في أذربيجان هو نتيجة مباشرة لمطالبات أرمينيا بتلك المنطقة، وهو ما أدى إلى احتلال إقليم ناغورنو - كاراباخ والمناطق المجاورة له، فضلا عن طرد السكان الأذربيجانيين المحليين. القضية الرئيسية هي أن الموقف الأساسي الذي صاغته مجموعة دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، والذي يشكل أساس مشروع القرار، يجب أن يؤخذ في الاعتبار.

كل هذه الصراعات يتم التعامل معها كل على حدة، ولكل منها ترتيباتها الخاصة بها. وليس لدى دول المجموعة نية في تغيير أو خلط الترتيبات الحالية لعمليات تسوية هذه الصراعات. غير أن هذا النهج في حل الصراعات يقوم على نفس المبادئ المستمدة، بدورها، من القانون الدولي.

أما بالنسبة لادعاء أرمينيا أن مشروع القرار يتعارض مع العناصر التي تشكل موضوع المناقشات الجارية، فالجدير بالذكر الإشارة إلى أن المسألة هنا تتعلق بالحصول على دعم المجتمع الدولي للنهج التي تشكل الأساس لتسوية الصراعات. ولا تنوي دول المجموعة التدخل في إطار التسوية بالنسبة لأي صراع طال أمده.

علاوة على ذلك، فإن أرمينيا تؤكد أن تسوية الصراع بشأن ناغورنو - كاراباخ قد انتهت وليس هناك سوى عدد قليل من القضايا التي ما زالت دون حل. إن اهتمام أرمينيا

هذا (وهو إجراء مفاوضات على أساس الأمر الواقع) ليس مستغربا، نظرا لإمكانية الحصول على دعم المجتمع الدولي لإيجاد حل للصراعات على أساس مبادئ القانون الدولي وقواعده. إن على أرمينيا، بدلا من إلقاء اللوم على الجميع ما عدا نفسها، وإجرائها محادثات سلام انطلاقا من واقع الاحتلال، وخوفها من أن يشملها القانون الدولي، أن تعترف بأن السبب وراء تقويض محادثات السلام ليس هو موقف مجموعة دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا المشترك الذي يستند إلى القانون الدولي، بل هو احتلال أراضي أذربيجان ذات السيادة.

وأخيرا ، نود أن نلفت انتباهكم إلى عبارة ”ما يسمى منطقة غوام“ في الرسالة. فكما تدركون جيدا، فإن مجموعة دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا هي منظمة تتمتع بكامل القانونية الدولية، بما في ذلك تمتعها بعضوية دولية، وبنطاق وطابع قانوني. وفي هذه الحالة ، فإن ”منطقة مجموعة دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا“ في القرارات تشير إلى أراضي الدول الأعضاء في المجموعة، وهو ما لا تريد أرمينيا القبول به.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٦ و ٢٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين مهديف

الممثل الدائم